الدفاع عن السنة

أ. د. زهير عثمان علي النور (*)

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على النبي المصطفى، وعلى اله وصحبه أهل الصدق والوفاء

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هاديِ له، وأشهد ألاّ إله إلاّ الله، وحده لاشريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسولهَ -صلى الله عليه وسلم

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ) (□)

(يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاء وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا)(□)

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ❖ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا) (□)

(*) أ. د. زهير عثمان علي النور – عميد المعهد العالي لعلوم الزكاة .

[2]– سورة آل عمران ، الآية رقم **102**.

[3] – سورة النساء ، الآية رقم **1**.

[4] – سورة الأحزاب ، الآية رقم **70– 71**.

أما بعد

فإن أصدق الحديث كلام الله، وخير الهدى هدى محمد رسول الله – صلى الله عليه وسلم –وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار

لقد كثر في الأونة الأخيرة الهجوم على السنة النبوية المطهرة الشريفة، من قائل بذلك صراحة وهم قلة – ومن فاعل ذلك دون قول، والعجيب أن اتباع الطائفة الثانية مسلمون غيورون على دينهم، إلا أنهم يرددون ما يقال لهم دون وعي منهم مريحي، فأردت بهذا البحث المتواضع أن أوضح الأمور للناظرين، وحتى تقام الحجة على من لايعلم، وأخترت لهذا البحث عنوان الدفاع عن السنة جعلت فيه هذه المقدمة، وثلاثة فصول، وذلك لكثرة الشبهات المثارة، والمواضيع التي تستحق الكتابة فيها، أخص كل فصل بموضوع، تدخل تحته جملة من المباحث المناسبة له

الفصل الأول: جعلته بعنوان حجية السنة النبوية

الفصل الثاني بعنوان كتابة السنة النبوية

الفصل الثالث : بعنوان عدالة الصحابة .

حاولت في كل فصل ومبحث، أن أورد الشبهة أو الموضوع أولاً، ثم اذكر الرد عليه من بعد، مستعيناً بالله متوكلاً عليه، جاعلاً كلام الله – عز وجل – وبيان رسوله – صلى الله عليه وسلم – هادياً لي ومرشداً، مستفيداً من كلام العلماء الثقات في ذلك

وطريقتي التفصيلية هي أن أورد الآية القرآنية – إن شاء الله تعالى – ثم أبين السورة التي وردت فيها، مع ذكر رقم الآية، أما الأحاديث النبوية، فإني استشهد بها، وإن كانت في الصحيحين أو أحدهما، فإني أبين ذلك، وإن كان الحديث في غيرهما أبين موضعه، وأحكم عليه بما يليق بحاله

وأعُرِّف في هذه المقدمة بالسنة

فهي في اللغة العربية الطريقة، محمودة كانت أم مذمومة (□) .

أما في إصطلاح المحدثين

فهي ما أثر عن النبي – صلى الله عليه وسلم – من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلقْية أو خُلُقية أو سيرة، سواء كان قبل البعثة أو بعدها (□) .

وأما الحديث في اللغة العربية الجديد (□) .

أما في اصطلاح المحدثين

ما أضيف إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – من قول أو فعل أو تقرير (□)

[1] – الصحاح 2139/5.

[2] – السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص 47.

[3] – الصحاح 278/1.

[4] – تيسير مصطلح الحديث ص 15.

وفي اصطلاح الفقهاء

(ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم – من غير إفتراض ولا وجوب ، وتقابل الواجب وغيره من الأحكام الخمسة) (□)

وعند الأصوليين

هي قول النبي – صلى الله عليه وسلم – وفعله وتقريره (□)

ونجد أن كثيراً من العلماء يجعلهما شيئاً واحداً، قال ذلك السباعي – وهو يتحدث عن السنة: (وهي ترادف الحديث عند بعضهم) (□) .

وجعل بعضهم الحديث هو أقوال النبي – صلى الله عليه وسلم ، بينما جعل السنة هي كل ما نقل إلينا من أفعال النبي – صلى الله عليه وسلم – وتقريره وطريقته التي عاش عليها

وأرى أن هذا مخالف لمذهب أغلب العلماء – قديماً وحديثاً – وسوف أسير في هذا البحث – إن شاء الله تعالى – على أن الحديث والسنة مسميان لأمر واحد، وأسال الله لي التوفيق والسداد، إنه ولي ذلك والقادر عليه وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الخرطوم 2007/11/11م

[1] السنة ومكانتها في التشريع لاسلامي ص 48

[2] ارشاد الفحول ص 33

[3] – السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص 47.

الفصل الأول

حجية السنة النبوية

المبحث الأول

أدلة الاحتجاج بالسنة النبوية

أولاً من المنقول

/ أ القرآن الكريم وردت آيات كريمات منها

1 -قوله تعالى :(وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ).(□)

2 -قوله تعالى (وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلاَّ لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُواْ فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ).(□)

3 -قوله تعالى:(فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا).(□)

4 -قوله تعالى :(لَقَدْ مَنَّ اللّهُ عَلَى الْمُؤمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِي ضَلاَلٍ مُّبِينٍ).(□)

---

1 – سورة النحل ، الآية رقم 44.
2 – سورة النحل ، الآية رقم 64.
3 – سورة النساء، الآية رقم 65.
4 – سورة آل عمران ، الآية رقم 164.

5 -قوله تعالى :(وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا).(□)

6 -قوله تعالى:(وَأَطِيعُواْ اللّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ).(□)

7 -قوله تعالى:(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اسْتَجِيبُواْ لِلّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُم لِمَا يُحْيِيكُمْ).(□)

8 -قوله تعالى:(مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللّهَ). (□)

9 -قوله تعالى:(يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَآئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلاَلَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ).(□)

10 - قوله تعالى:(قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ).([6])

11 - قوله تعالى:(فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ).(□)

12 - قوله تعالى:(قُلْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَالرَّسُولَ فإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّ اللّهَ لاَ

1 – سورة الحشر، الآية رقم 7.
2 – سورة آل عمران ، الآية رقم 132.
3 – سورة الأنفال ، الآية رقم 24.
4 – سورة النساء ، الآية رقم 80.
5 – سورة الآعراف ، الآية رقم 157.
6 – سورة آل عمران ، الآية رقم 31.
7 – سورة النور ، الآية رقم 63.

يُحِبُّ الْكَافِرِينَ) . (□)

13 - قوله تعالى:(وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا). (□)

14 - قوله تعالى:(وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّن بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُوْلَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ ❖ وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ ❖ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ). (□)

15 - قوله تعالى:(لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ) . (□)

16 - قوله تعالى:(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَرَسُولَهُ). (□)

17 - قوله تعالى:(وَمَن يُطِعِ اللّهَ وَالرَّسُولَ فَأُوْلَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاء وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا). (□)

8 – سورة آل عمران ، الآية رقم 32 .
1 – سورة الأحزاب ، الآية رقم 36 .
2 – سورة النور ، الآية رقم 47 – 51 .
3 – سورة الأحزاب ، الآية رقم 21 .
4 – سورة الأنفال ، الآية رقم 20 .
5 – سورة النساء ، الآية رقم 69 .

18 - قوله تعالى:(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ) . (□)

19 - قال تعالى:(وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى ❖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى). (□)

ب/ الحديث النبوي وردت أحاديث نبوية شريفة منها

1 قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – (ألاّ أنني أوتيت القرآن ومثله معه، ألاّ يوشك رجل شبعان متكئ على أريكته يقول عليكم بالقرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه، ألاّ لايحل لكم الحمار الأهلي، ولا كل ذي ناب من السباع، ولا لقطة معاهد، إلاّ أن يستغني عنها صاحبها، ومن نزل بقوم فعليهم أن يقروه، فإن لم يقروه فعليه أن يعقبهم بمثل قراه) (□)

2 قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – :(عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهدين من بعدي، عضواعليها بالنواجذ) (□)

1 – سورة النساء ، الآية رقم 59 .

2 – سورة النجم ، الآية رقم 3 . 4 .

3 – سنن أبي داود –كتاب السنة – باب في لزوم السنة – 4/ 200 – والحديث صحيح .

(□)

4 – سنن أبي داود –كتاب السنة – باب في لزوم السنة – 4/ 201 – وهو حديث صحيح ، وسنن الترمذي –كتاب العلم – باب ماجاء في الأخذ بالسنة وإجتناب البدع – 5/ 44 – وقال : هذا حديث حسن صحيح

3 قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم :- (إن الشيطان قد يئس أن يعبد بأرضكم، ولكن رضي أن يطاع فيما سوى ذلك مما تحقرون من أمركم فأحذروا، إني تركت ما ان اعتصمتم به فلن تضلوا أبداً، كتاب الله، وسنة نبيه) (□)

4 جاء (أن عمران – رضي الله عنه – ذكر الشفاعة، فقال رجل من القوم، يا أبا نجيد، إنكم تحدثونا بأحاديث لم نجد لها أصلاً في القرآن، فغضب عمران، وقال للرجل قرأت القرآن؟ قال نعم، قال فهل وجدت فيه صلاة العشاء أربعاً ؟ ووجدت المغرب ثلاثاً ؟ والغداة ركعتان؟ والظهر أربعاً ؟ والعصر أربعاً ؟ قال لا ، قال فممن أخذتم ذلك ؟ ألستم عنا أخذتموه، وأخذنا عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ؟ أوجدتم فيه من كل أربعين شاة شاة، وفي كل كذا بعير كذا، وفي كل درهم كذا ؟ قال لا، قال فعمن أخذتم ذلك ؟ ألستم عنا أخذتموه، وأخذنا عن النبي – صلى الله عليه وسلم – ؟ وجدتم في القرآن (وليطوفوا بالبيت العتيق).(□) أوجدتم فيه طوفوا سبعاً، واركعوا ركعتين خلف المقام ؟ أوجدتم في القرآن (لاجلب ولاجنب ولا شغار في الإسلام) (□)، أما سمعتم الله قال في كتابه (وما آتاكم الرسول فخذوه، وما نهاكم عنه

1 – سنن إبن ماجه– كتاب المناسك – باب الخطبة يوم النحر– 1015/2 ، وسنن أبي داود– كتاب المناسك – باب صفة حجة النبي – ﷺ– 185/2 – وسنن الترمذي –كتاب الفتن – باب ما جاء دماؤكم وأموالكم عليكم حرام – 461/4 . ومسند الإمام أحمد – /2/ 368 – والحديث صحيح .

2 – سورة الحج ، الآية 29 .

3 – سنن النسائي –كتاب النكاح – باب الشغار . – 6/ 110 – والحديث حسن .

فانتهوا) (□)، قال عمران فقد أخذنا عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أشياء، ليس لكم بها علم) (□)

5 قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم :- (ستة لعنهم الله، وكل نبي مجاب الدعوة، الزائد في كتاب الله، والمكذب بقدر الله، والمتسلط بالجبروت ليذل بذلك من أعز الله، ومعز من أذل الله ، والتارك لسنتي) (□)

6 قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم (صلوا كما رأيتموني أصلي) (□)

7 قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم :- (خذوا عني مناسككم) (□)

ثانياً من المعقول

إن المسلم يستفيد أحكام الشرع من القرآن الكريم، ومن سنة نبي الله – صلى الله عليه وسلم-، وكثير من الأحكام لايمكن تنفيذها دون الوقوف على شرح الآيات وبيان المراد منها، ويجد ذلك في سنة النبي – صلى الله عليه وسلم – فعليه أن يعمل بها، ويحتج بنصوصها، فهي وحي من الله تعالى، أصل من أصول الدين

---

4 – سورة الحشر ، الآية رقم 7 .

1 – مسند الإمام أحمد– 162/3، وسنن أبي داود– كتاب الزكاة – باب أين تصدق الأموال – 2/ 107– والحديث حسن

2 – مجمع الزوائد – 181/1 – والحديث حسن

3 – صحيح البخاري – كتاب الأذان – باب الاذان للمسافرين اذا كانوا جماعة – 111/2

4 – صحيح مسلم – كتاب الحج – باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكباً – 943/2 .

قال الامام الشوكاني (اعلم انه قد اتفق من يعتد به من أهل العلم على أن السنة المطهرة مستقلة بتشريع الأحكام ، وانها كالقرآن في تحليل الحلال ، وتحريم الحرام) (□)

يتبين مما سبق أن السنة حجة في الدين لايسع المسلم ترك العمل بها، ولا أن يقول هذا الأمر ليس في القرآن، ولو كان مهماً لذكر في القرآن، لذلك لا أعمل به، فالسنة تستقل باثبات أحكام ليست في القرآن، أما حديث (أن النبي – صلى الله عليه وسلم – أرسل معاذاً إلى اليمن وقال له كيف تقضي اذا عرض لك قضاء، قال أقضي بما في كتاب الله، قال فإن لم يكن في كتاب الله ؟ قال بسنة رسول الله، قال فإن لم يكن في سنة رسول الله ؟ قال أجتهد رأيي ولا آلو، فقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم– :الحمد لله، الذي وفق رسولَ رسولِ الله، لما يرضي الله ورسوله) (□)

فسنده ضعيف، قال ذلك الأئمة:البخاري، الترمذي، العقيلي، الدار قطني، ابن حزم، ابن طاهر، ابن الجوزي، الذهبي، السبكي، ابن حجر وغيرهم، ومتنه كذلك ضعيف، إذ أن معناه ان المسلم لا يأخذ بالسنة النبوية إلاّ اذا لم يجد نصاً في كتاب الله، والصحيح أن المسلم يعمل بالسنة النبوية والقرآن الكريم معاً، وذلك لأن السنة تبين مجمل القرآن الكريم، وتقيد مطلقه، وتخصص عامه (□) ، وانه لايُستغنى

---

1 – ارشاد الفحول ص 33

2 – سنن الترمذي – كتاب الأحكام – باب ما جاء في القاضي كيف يقضي – 3/ 616 – وقال الترمذي هذا حديث لانعرفه إلاّ من هذا الوجه وليس اسناده بمتصل .

2 – انظر ص 10 وما بعدها في هذا البحث

عنها بالقرآن الكريم

المبحث الثاني

موقف السنة من الكتاب

السنة النبوية على ثلاثة أقسام (□)

الأول ما ورد من السنة مؤيداً للقرآن الكريم، موافقاً له من حيث الإجمال أو التفيصل، وذلك مثل قوله تعالى (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) (□)

موافق للأحاديث النبوية الشريفة التي ذكرت ذلك مجملاً، مثل قوله – صلى الله عليه وسلم :(بني الإسلام على خمس، شهادة ألاّ إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت لمن استطاع اليه سبيلاً) (□)

الثاني ما ورد من السنة مبيناً لأحكام القرآن الكريم، من تقييد مطلق، أو تفصيل مجمل، أو تخصيص عام، وذلك مثل الآيات التي أوجبت الصلاة، والصوم، أو التي فرضت الزكاة والحج، أو بينت كثيراً من أحكام المعاملات والبيوع، فإنها جاءت مجملة،

---

[1] – راجع في ذلك كتاب: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص 379 ومابعدها.

2 – سورة البقرة ، الآية رقم 83 .

3 – صحيح الإمام البخاري –كتاب الإيمان – باب دعاؤكم إيمانكم – 49/1 ، وصحيح الإمام مسلم –كتاب الإيمان – باب بيان أركان الاسلام ودعائمة العظام – 145/1 .

لايدري كيفيتها، بينت السنة النبوية ذلك الإجمال، وهذا القسم يمثل معظم السنة النبوية.

الثالث ما ورد من السنة دالاً على حكم سكت عنه القرآن، فلم تذكره آية منه، لا بإثبات ولا نفي، وذلك مثل قوله – صلى الله عليه وسلم – في تحريم الجمع بين المرأة وخالتها، أو عمتها (لا يجمع بين المرأة وعمتها، ولا بين المرأة وخالتها) (□)

والعلماء متفقون في ورود نصوص السنة في القسمين الأولين، وفي ثبوت أحكامها لكن اختلفوا في القسم الثالث، لم يختلفوا في ورود أحكامه، وإنما اختلفوا أكان ذلك عن طريق دخول السنة تحت نصوص القرآن الكريم ولو بتأويلها ؟ هذا قول بعض العلماء، أما جمهورهم فقال إن السنة النبوية تستقل بإثبات أحكام جديدة، لم يأت مثلها في القرآن الكريم.

1 – صحيح الإمام البخاري –كتاب النكاح – باب لاتنكح المرأة على عمتها – 160/9 ، وصحيح الإمام مسلم –كتاب النكاح – باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح – 2/ .1028

المبحث الثالث

أخبار الآحـاد

تنقسم السنة إلى قسمين

المتواتر، والآحاد، **فالمتواتر** هو ما وصل إلينا بواسطة طرق كثيرة أما **الآحاد** فهو ما وصل إلينا بواسطة طريق واحد، أو طريقين أو ثلاثة أو غير ذلك، المهم الاّ يصل إلى طرق كثيرة (□)، ومعظم السنة النبوية من القسم الثاني، والسنة النبوية حجة في الدين، لايسع المسلم الاّ أن يعمل وفقها، وبعض المسلمين يجعلون الحجة للقسم الأول فقط – وهو المتواتر – ولا يجعلون الحجة للقسم الثاني – أي الآحاد – وذلك خطأ، فهي بقسميها من الله تعالى، وهنالك أدلة كثيرة تدل على وجوب الأخذ بأخبار الآحاد، منها

1 قوله تعالى (وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً فَلَوْلاَ نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُواْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ). (□)

حض الله تعالى الطائفة – وهي واحد إلى تسعة على التعلم والتفقه في الدين عقيدة وأحكاماً، وأن ينذروا قومهم اذا رجعوا إليهم

1 – أنظر في ذلك : تيسير مصطلح الحديث ص 19 وما بعدها .

2 – سورة التوبة ، الآية رقم 122 .

بما تعلموه من العقائد والأحكام، فلولا أن الحجة تقوم بحديث الآحاد عقيدة وحكماً لما حض الله تعالى الطائفة على التبليغ حضاً عاماً

2 قوله تعالى (وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ). (□)

أي لاتتبعه، ومعلوم أن المسلمين منذ عهد الصحابة – عليهم الرضوان – يتبعون أخبار الآحاد، ويعملون بها، ويثبتون الأمور الغيبية، والحقائق الإعتقادية كباقي أمور الأحكام والعبادات المتنوعة، فلو كانت أخبار الآحاد لا توجب علماً ثم عملاً، لكان الصحابة – عليهم الرضوان – والتابعون، وتابعوهم وأئمة الإسلام، وباقي المسلمين كلهم قد وقفوا ما ليس لهم به علم، وهذا مما لا يقله مسلم

3 قوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا).(□)

وهذا يدل على قبول الخبر الواحد، فلو كان خبره لا يوجب القبول لأمر بالتثبيت، والأمر على غير ذلك، فدلت الآية على قبول الخبر الواحد

4 قال تعالى (إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ). (□)، والآيات التي تخبر عن إرسال إبراهيم، وهود، وصالح، وشعيب، ولوط، ومحمد – صلوات الله عليهم أجمعين – إلى أقوامهم تدل على أن الحجة تقوم

1 – سورة الإسراء ، الآية رقم 36 .

2 – سورة الحجرات ، الآية رقم 6 .

3 – سورة نوح ، الآية رقم 1 .

بالواحد.

5 سأل (طاوس ابن عباس – رضي الله عنهما – عن الركعتين بعد العصر، فنهاه عنهما، قال طاوس فقلت له ما أدعهما، فقال ابن عباسٍ وما كان لمؤمن ولامؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم، ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالاً مبيناً (□)). (□)

6 بعث الرسول – صلى الله عليه وسلم – اثني عشر رسولاً الى اثني عشر ملكاً يدعوهم إلى الإسلام (□) وكان إرسال الرسل لاولئك الملوك أحاداً، أي يرسل إلى كل ملك رسولاً واحداً، وقامت الحجة بارسال الرسل.

7 كتب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إلى ولاته، بأمور، فيها الأوامر والنواهي، وكان يرسل رسولاً واحداً الى أولئك الولاة، ولم يكن لأحد من ولاته ترك انفاذ أمره (□)

8 عن مالك بن الحويرث – رضي الله عنه – قال:(أتينا – صلى الله عليه وسلم– ونحن شببة متقاربون، فأقمنا عنده نحواً من عشرين

---

[1] – سورة الأحزاب ، الآية رقم **36** .

[2]– السنن الكبرى –كتاب الصلاة – باب جماع أبواب الساعات التي تكره فيها صلاة التطوع – **2/ 453** .

[3]– انظر مثلاً – سيرة النبي – ﷺ – **258/4** .

[4]– أنظر المرجع السابق.

ليلة، وكان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – رحيماً رفيقاً، فلما ظن أنا قد اشتهينا أهلنا-أو قد اشتقنا سألنا عمن تركنا بعدنا، فأخبرناه، قال ارجعوا إلى أهليكم، فأقيموا فيهم وعلموهم ومروهم، وصلوا كما رأيتمونى أصلي) (□)

9 عن أنس بن مالك – رضي الله عنه: (أن أهل اليمن قدموا إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم فقالوا ابعث معنا رجلاً يعلمنا السنة والاسلام، قال فأخذ بيد أبي عبيدة فقال هذا أمين هذه الأمة) (□)

10 عن عبد الله بن عمر – رضي الله عنهما – قال (بينما الناس بقباء في صلاة الصبح إذ جاءهم آت فقال إن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قد أنزل عليه الليلة قرآن، وقد أمر أن نستقبل الكعبة فاستقبلوها، وكانت وجوههم إلى الشام، فاستداروا إلى الكعبة) (□)

11 عن سعيد بن جبير – رضي الله عنه – قال (قلت لابن عباس – رضي الله عنهما – إن نوفاً البكالي يزعم أن موسى صاحب الخضر

---

[1]– –صحيح الإمام البخاري –كتاب الأذان – باب الأذان للمسافرين إذا كانوا جماعة – 2/ 111 .وتكرر في هذا البحث ص 9.

[2]– صحيح الامام مسلم –كتاب فضائل الصحابة – باب فضائل أبي عبيدة بن الجراح – ﷺ – 1881/4 .

3– صحيح الإمام البخاري –كتاب الصلاة – باب ما جاء في القبلة – 506/1 ، وصحيح الامام مسلم –كتاب المساجد ومواضع الصلاة – باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة – 375/1 .

ليس موسى بني اسرائيل، فقال ابن عباس كذب عدوالله، أخبرني أبيّ بن كعب – رضي الله عنه – قال خطبنا رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ثم ذكر حديث موسى والخضر، بشيء يدل على أن موسى – عليه السلام – صاحب الخضر) (□)

وكل هذه الأدلة تبين أن أخبار الآحاد حجة في الدين، يجب العمل بها في كافة المسائل والقضايا، لا أن نرد السنن لأنها أخبار آحاد في العقيدة، فالدليل الأخير – خاصة – فيه إثبات العقيدة بأخبار الآحاد، وذلك لأن موسى – عليه السلام – هو صاحب الخضر – عليه السلام – هي مسألة عقدية

قال الامام الرازي (العمل بخبر الواحد الذي لايقطع بصحته ، مجمع عليه بين الصحابة ، فيكون العمل به حقاً) (□)

وقال المكلوذاني (يجب العمل بخبر الواحد شرعاً وعقلاً) (□)

وقال جلال الدين الخبازي (وهو حجة في الدين والدنيا) (□)

1– صحيح الامام البخاري –كتاب التفسير – باب وإذ قال موسى لفتاه لا أبرح – 8/ 409 ، وصحيح الامام مسلم –كتاب التفسير – باب من فضائل الخضر – عليه السلام – 4/ 1847 .

2– المحصول – القسم الأول – الجزء الثاني – ص 527

[3]– التمهيد 44/3

[4]– المغني في اصول الفقه ص 194

المبحث الرابع

التعارض

لا يوجد تعارض حقيقي بين نصوص السنن بعضها مع بعض، أو بين نصوص السنة مع آية قرآنية، وانما يحصل التعارض الظاهري بسبب عدم فهم الانسان النص فهماً صحيحاً، فلو فهمه فهماً صحيحاً لايجد تناقضاً أو تعارضاً بين النصوص، فالسنة كلها وحي من الله، ومحال أن يوجد تناقض أو تعارض بين نصوصها، قال تعالى (وما ينطق عن الهوى، إن هو الاّ وحى يوحى) (□)، وكذا القرآن الكريم وحي من الله تعالى، فلا يوجد تعارض أو تناقض حقيقي بين نصوصه وبين نصوص السنة النبوية، وذلك لأن كلاهما وحي من الله تعالى، وكذا القول في آيات القرآن الكريم (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً) (□)

1 – سورة النجم ، الآية رقم 3 . 4.

2 – سورة النساء ، الآية رقم 82 .

ومثال الاختلاف الظاهري ما روى أنه – صلى الله عليه وسلم – قال (إذا انقطع شسع ( ) نعل أحدكم، فلا يمشي في نعل واحد ()) فهذا نهي، يعارضه حديث فيه حكاية فعل، وهو قول:الراوي ربما انقطع شسع رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فمشى في النعل الواحدة، حتى يُصلح الأخرى) ( )، والجمع بينهما هو انه يكره أن ينقطع شسع نعل الشخص فيمشي في نعل واحدة، أما اذا مشى خطوة أو خطوتين أو ثلاثاً إلى أن يصلح الأخرى، فهذا ليس بمكروه ()

1 – أحد سيور النعل ، أو هو الذي يُدخل بين الأصبعين. النهاية 472/2 .

2 – صحيح الامام مسلم –كتاب اللباس والزينة –باب استحباب لبس النعال وما في معناها – 3/ 1660، ومسند الامام أحمد – 2/ 443.

3 – سنن الترمذي –كتاب اللباس – باب م جاء من الرخصة في المشي في النعل الواحدة – 4/ 244 – وهو حديث حسن

4 – كتاب: تأويل مختلف الحديث ص 62 .

الفصل الثاني

كتابة السنة النبوية

المبحث الأول

كتابة السنة في عهد النبي صلي الله عليه وسلم :

أشتهر بين العلماء حديث النبي -صلى الله عليه وسلم الذي يقول فيه (لاتكتبوا عني غير القرآن ، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه)(□).

والحديث فيه نهي عن كتابة السنة النبوية ، إلاّ أنه وردت أحاديث فيها أباحته -صلي الله عليه وسلم -لأمر الكتابة، بل وأمره بها أحياناً ، فمن ذلك

1/ قوله صلى الله عليه وسلم -لما لاحظ توقف عبدالله بن عمرو بن العاص عن كتابة السنة النبوية:(أكتب فوالذي نفسي بيده، ماخرج من فيَّ إلاّ الحق)(□) وذلك أن قريشاً نهت عبدالله بن عمرو بن العاص -رضى الله عنهما-عن كتابة السنة، وذلك لأنه كان يكتب كل شيء سمعه من رسول الله -صلى الله عليه وسلم فقالت له كف عن الكتابة، فرسول الله -صلى الله عليه وسلم بشر يتكلم في الغضب والرضى .

---

[1]- صحيح الإمام مسلم – كتاب الزهد والرقائق – باب التثبيت في الحديث وحكم كتابة العلم – 2298/4 .

[2]- سنن أبي داود– كتاب العلم . باب في كتاب العلم –318/3 ،وسنن الدارمي – المقدمة – باب من رخص في كتابة العلم ص103– والحديث حسن.

2/ أمره بكتابة الحديث، لرجل من أهل اليمن ، يعرف بأبى شاه، وذلك لما سمع أبو شاه خطبته -صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع، وخشي أن ينسي منها شيئاً ،قال (أكتبوا لأبي شاه)(□).

3/ قوله -صلى الله عليه وسلم-لأصحابه في مرض موته (ائتوني بكتاب، أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده) (□) ومعلوم أن الكتابة لم تتم لأسباب، والشاهد في الحديث واضح .

4/ كلام أبى هريرة -رضى الله عنه (ليس أحد من أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم أكثر حديثاً مني إلاّ ما كان من شأن عبدالله بن عمرو بن العاص، فإنه كان يكتب، ولا أكتب) (□) وهذا ظن من أبي هريرة -رضى الله عنه-وهو ليس صحيحاً، فقد وجد العلماء أن أحاديث أبي هريرة -رضى الله عنه أكثر من أحاديث عبدالله بن عمرو بن العاص، إلاّ أن الشاهد من الحديث هو أنه كان يكتب ولا أكتب

قال السباعي (لا يختلف اثنان من كتاب السيرة وعلماء السنة وجماهير المسلمين ، من ان القران الكريم قد لقي من عناية الرسول – صلى الله عليه وسلم – والصحابة ، ما جعله محفوظاً في الصدور ،

[1]– صحيح الأمام البخاري– كتاب اللقطة– باب كيف تُعَّرف لقطة أهل مكة – 5/ 87 .

[2]– صحيح الإمام البخاري – كتاب العلم – باب كتابة العلم – 1/208 .

[3]– صحيح الإمام البخاري – كتاب العلم – باب كتابة العلم – 1/206 .

ومكتوباً في الرقاع والعسف والحجارة وغيرها ، حتى توفي رسول الله ، كان القرآن محفوظاً مرتبا ، لاينقصه إلاّ جمعه في مصحف واحد

اما السنة فلم يكن شأنها كذلك رغم أنها مصدر هام من مصادر التشريع في عهد الرسول – صلي الله عليه وسلم) (□)

[1]– السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي ص 58

المبحث الثاني

التوفيق بين إباحة كتابة السنة ومنعها

ذهب بعض العلماء الي أن أحاديث منع كتابة السنة النبوية كانت أولاً، وأحاديث إباحة كتابة السنة النبوية كانت مؤخراً، أي أن الثانية نسخت الأولى ، وهو قول وجيه، إلاّ أن النسخ لايسلم، فالتاريخ مفقود، فلا ندري أي الطائفتين كانت أولاً(□).

وأرجح أن النبي - صلى الله عليه وسلم كان يتفرس في طالب كتابة السنة منذ البدء، فإن كان مجيداً للكتابة –مطلقاً ويستطيع كتابة السنة، ولايخلطها بالقرآن الكريم، أذن له في ذلك وإلاّ فلا، ومعظم المسلمين كانوا حديثي عهد بكفر، فمنعهم – صلى الله عليه وسلم منعاً عاماً من كتابة السنة النبوية .

[1]– أنظر كتاب السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص 61

المبحث الثالث

كتابة السنة النبوية بعد عهد النبى - صلى الله عليه وسلم-

كانت السنة النبوية في العهود التى تلت عهد النبي - صلى الله عليه وسلم-أي عهود الخلفاء الراشدين -رضي الله عنهم-تكتب لدي البعض، ولاتكتب لدي آخرين، ولكن لما جاء عهد عمر بن العزيز – رحمه الله تعالى-أمر بكتابة السنة النبوية، وهذا الأمر بالكتابة يعتبر تدويناً رسمياً بيد الدولة، بعد أن كانت تدون تدويناً غير رسمي بيد بعض العلماء من الصحابة -رضى الله عنهم وغيرهم.

أمر عمر بن عبدالعزيز -رحمه الله تعالى عماله في الآفاق المختلفة، بتدوين السنة النبوية، فكان أول مستجيب لهذا الأمر، هو محمد بن شهاب الزهري، الذي كان تحت عامل المدينة المنورة لعمر بن عبدالعزيز -رحمه الله تعالى .

قال ابن حجر العسقلاني فى هذا الشأن -

(قال العلماء كره جماعة من الصحابة والتابعين كتابة الحديث، واستحبوا أن يوخذ عنهم حفظاً كما أخذوه حفظاً ولكن لما قصرت الهمم، وخشي الأئمة ضياع العلم دونوه، وأول من دون الحديث ابن شهاب الزهري على رأس المائة، بأمر عمر بن عبدالعزيز، ثم كثر التدوين ثم التصنيف، وحصل بذلك خير كثير، فلله الحمد) (□)

[1]– فتح البارى **208/1** .

المبحث الرابع

هل عدم كتابة السنة النبوية يعني عدم توثيقها

إن السنة النبوية دونت منذ البدء، لكن تدويناً غير رسمي تقوم به الدولة -كما علمنا ذلك سابقاً ( ) وإن عدم تدوينها في الدولة تدويناً رسمياً، لايعني بحال عدم توثيقها، فالتوثيق لايقتصر على الكتابة وحدها، فهو يشمل – كذلك حفظ الرواة لها، وأستظهارهم نصوصها، ويشمل النقل بطرق كثيرة –المتواتر-، ويشمل كذلك نقل الرواة الأثبات بطرق قليلة، قال السباعي - رحمه الله تعالى (وليست الحجية مقصورة علي الكتابة حتى يقال ولو كانت حجية السنة مقصودة للنبي - صلى الله عليه وسلم - لأمر بكتابتها، فان الحجية تثبت بأشياء كثيرة منها، التواتر، ومنها نقل العدول الثقات، ومنها الكتابة، والقرآن نفسه لم يكن جمعه في عهد أبي بكر بناءً علي الرقاع المكتوبة فحسب، بل لم يكتفوا بالكتابة حتي تواتر حفظ الصحابة -رضوان الله عليهم-لكل آية منه، وليس النقل عن طريق الحفظ بأقل صحةً وضبطاً من الكتابة، خصوصاً من قوم كالعرب عرفوا بقوة الحافظة، وأتوا من ذلك بالعجائب، فقد كان الرجل منهم يحفظ قصيدة لعمر بن أبي ربيعة في جلسة واحدة)( ) .

---

[1]– أنظر ص 22 من هذا البحث .

[2]– السنة ومكانتها في التشريع ص 158 .

قال عبد الغني عبد الخالق (فاذا كان من المهم في المحافظة على الحجية عدالة الحامل لها – على أي وجه كان حملها – تحققنا ان الكتابة ليست من لوازم الحجية ، وأن صيانة الحجة غير متوقفة عليها ، وأنها السبيل الوحيد لذلك) (□)

[1] حجية السنة ص 399

المبحث الخامس

مغزى كتابة السنة النبوية من قبل الأعاجم

كُتبت السنة النبوية وصُنفت في كتب مؤخراً عند عهد تدوين العلوم وبعده، وكان معظم كتابها من العرب، كما كتبت من قبل العجم، والعرب مادة الاسلام وأساسه ، فلا غرو أن كتبوا السنة، وليس كتابة وتدوين العجم للسنة النبوية مستغرباً، فالدين الاسلامي لكافة المخلوقين، عرباً وعجماً، والرسول -صلى الله عليه وسلم مرسل للثقلين قال تعالى (إِنِّي رَسُولُ اللّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا) (□) فالدين لا يميز بين الناس بحسب الأجناس أو الألوان، قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم :(لافضل بين عربي وعجمي إلاّ بالتقوى) (□)

ودعوة الاسلام دعوة عالمية، قال تعالى:(وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا) (□)

---

[1]– سورة الأعراف ، الأية رقم **158** .

[2]– مسند الإمام أحمد – **5**/ **411** ، ومجمع الزوائد – **8**/ **28** – قال الهيثمي : رجاله رجال الصحيح.

[3]– سورة سبأ ، الآية رقم **28** .

الفصل الثالث

عدالة الصحابة

المبحث الأول

تعريف العدالة والصحبة

العدل هو ما قام في النفوس أنه مستقيم، وهو ضد الجور، قال تعالي (وأشهدوا ذوي عدل منكم) (□) أي الذي لم تظهر منه ريبة.

وفي اصطلاح المحدثين، أنه من كانت له ملكة تحمله علي ملازمة التقوى والمروءة.

والعدالة هي فعل المأمورات، واجتناب المنهيات(□)

أو هي (الاستقامة) (□)

والصحابة جمع صحابي

قال الامام محب الدين بن عبد الشكور (الصحابي من لقيه مسلماً ، ومات على اسلامه) (□)

والصحابي :هو من لقي النبي-صلي الله عليه وسلم مسلماً ومات على الإسلام (□).

---

[1]– سورة الطلاق ، الآية رقم 2 .

[2]– فتح المغيث 3/2 .

[3] المغني في اصول الفقه ص 200

[4] فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت 158/2

[5]– تيسير مصطلح الحديث ص 198 .

والصحابة-عليهم الرضوان-كلهم عدول، بمعنى عدم تعمدهم الكذب في الرواية، والانحراف عنها ، وذلك بارتكاب ما يوجب عدم قبولها، وعدالة الصحابة -عليهم الرضوان تشملهم جميعاً، سواء من خاض في الفتنة ومن لم يخض، وينتج عن ذلك قبول جميع مروياتهم من غير تكلف البحث عن عدالتهم

قال صاحب فواتح الرحموت (الأكثر من أهل القبلة – وهم أهل السنة والجماعة القامعين للبدعة – قالوا الأصل في الصحابة العدالة ، فلا يحتاج إلى التزكية) (□)

وقال الشوكاني (اعلم ان ماذكرناه من وجوب تقديم البحث عن عدالة الراوي انما هو في غير الصحابة ، فاما فيهم فلا ، لان الاصل فيهم العدالة ، فتقبل من غير بحث عن أحوالهم) (□)

[1] فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت **155/2**

[2] ارشاد الفحول ص **69**

المبحث الثاني

أدلة تعديل الصحابة

أولاً القرآن الكريم وردت آيات كريمات منها

أ) قوله تعالى (كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللّهِ) (□)

ب) قوله تعالى (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا) (□) .

والوسط هو العدل، ووسطاً أي عدلاً، قال تعالى (قَالَ أَوْسَطُهُمْ) (□) أي أعدلهم طريقة.

والصحابة -عليهم الرضوان-هم المخاطبون مباشرةً بالآيتين السابقتين

ج) قوله تعالى:(مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاء عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاء بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا)(□)

د) قوله تعالى (وَالَّذِينَ آمَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَاهَدُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَالَّذِينَ آوَواْ وَّنَصَرُواْ أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ)(□)

---

[1]– سورة آل عمران ، الآية رقم **110** .

[2]– سورة البقرة ، الآية رقم **143** .

[3]– سورة القلم ، الآية رقم **28** .

[4]– سورة الفتح ، الآية رقم **29** .

[5]– سورة الأنفال ، الآية رقم **74** .

ه) قوله تعالى (لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا) (□)

و) قوله تعالى:(وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ). (□)

ثانياً السنة النبوية المطهرة

وردت أحاديث نبوية شريفة منها

أ) قال رسول الله -صلي الله عليه وسلم- : (خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم) (□) .

ب) قال رسول الله -صلي الله عليه وسلم (لاتسبوا أحداً من أصحابي، فإن أحدكم لو أنفق مثل أحد ذهباً، ما أدرك مدّ أحدهم ولا نصيفه) (□) .

ج) قال رسول الله -صلي الله عليه وسلم- : (النجوم أمنة للسماء، فاذا ذهبت النجوم أتي السماء ماتُوعد، وأنا أمنة لأصحابي، فاذا

---

[1]– سورة الفتح ، الآية رقم 18 .

[2]– سورة التوبة ، الآية رقم 100 .

[3]– صحيح البخاري يشرح فتح البارى –كتاب الشهادات – باب لايشهد على شهادة جور اذا أشهد – 5/ 259، وصحيح الإمام مسلم –كتاب فضائل الصحابة – باب فضل الصحابة، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم – 4/ 1962 .

[4]– صحيح الإمام مسلم –كتاب فضائل الصحابة – باب تحريم سب الصحابة – ﷺ – 4/ 1967 .

ذهبتُ أتى أصحابي مايوعدون، وأصحابي أمنة لأمتي، فإن ذهب أصحابي أتى أمتي مايوعدون)(□).

د) قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم : (يأتي على الناس زمان يغزو فئامُ من الناس فيقال لهم فيكم مَنْ رأى رسول الله -صلي الله عليه وسلم-؟ فيقولون نعم، فيفتح لهم، ثم يغزو فئامُ من الناس، فيقال لهم فيكم مَنْ رأى من صحب رسول الله -صلي الله عليه وسلم-؟ فيقولون نعم، فيفتح لهم، ثم يغزو فئامُ من الناس، فيقال لهم هل فيكم مَنْ رأى مَنْ صحب مَنْ رسول الله —صلى الله عليه وسلم-؟ فيقولون نعم، فيفتح لهم) (□).

ثالثاً الإجماع

قال العلماء بتعديل جميع الصحابة -رضي الله عنهم .

قال ابن الصلاح -رحمه الله تعالى :(إن الأمة مجمعة على تعديل جميع الصحابة، من لابس الفتن منهم، فكذلك باجماع العلماء الذين يعتد بهم في الاجماع، احساناً للظن فيهم، ونظراً إلى ما تمهد لهم من المآثر، وكأن الله سبحانه وتعالى أتاح الاجماع على ذلك لكونهم نقلة الشريعة، والله أعلم) (□)

---

[1]– صحيح الإمام مسلم –كتاب فضائل الصحابة – باب بيان أن بقاء النبي – ﷺ – أمان لاصحابه، وبقاء الصحابة أمان للأمة – 4/ 1961 .

[2]– صحيح الإمام مسلم –كتاب فضائل الصحابة – باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم – 4/ 1962 .

[3]– علوم الحديث ص 265 .

المبحث الثالث

الشبهات الواردة على عدالة الصحابة، والرد عليها

جاء بعضهم بشبهات فى أمر تعديل جميع الصحابة -عليهم الرضوان أذكر ملخصها، ثم أورد الرد عليها.

1) **ليس المراد بالنصوص القرآنية المذكورة عدالة جميع الصحابة** ، إنما المراد بها الصحابة الذين أسلموا قديماً، أو قل هم المسلمون قبل فتح مكة.

الرد :

أ) كأن القائل يشير إلي قوله تعالى (وَالَّذِينَ آمَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَاهَدُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَالَّذِينَ آوَواْ وَّنَصَرُواْ أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ)(□) وإلى قوله تعالى وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ) (□)

ب) هنالك آيات وأحاديث غير ما ذكر تم فيها تعديل الصحابة- رضوان الله عليهم جميعاً.

ج) إن اسم الصحابة يطلق على من صحبه النبي-صلى الله عليه وسلم ولو لساعة

---

[1]- سورة الأنفال ، الآية رقم **74** .

[2]- سورة التوبة، الآية رقم **100** .

د) إن الصحابة -رضوان الله عليهم يتفاوتون فى الفضل، قال تعالى (لا يستوي منكم مَنْ أنفق من قبل الفتح وقاتل، آولئك أعظم درجةً من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا، وكلاً وعد الله الحسنى، والله بما تعملون خبير) (□)

ه) الصحابة -رضوان الله عليهم-جميعاً موعودون بالحسنى والثواب من قبل الله تعالى.

و) هنالك من النصوص التى توضح أن الصحابة -عليهم الرضوان فى عمومهم هم خير الناس، وأنه لا يأتى من هم خير منهم الي قيام الساعة .

2) **كيف نعدل الصحابة جميعاً** ، وبعضهم يُرد ويُمنع عن الشرب في الحوض يوم القيامة، وهم في النار؟

الرد

أ) كأن القائل يشير إلي ماثبت عن النبي -صلي الله وسلم مِنْ أن الملائكة تمنع بعض صحابة النبي -صلى الله عليه وسلم عن الشرب في الحوض فيقول يارب أصحابي، وفي رواية أمتي فيقال إنك لاتدري ما أحدثوا بعدك (□)

[1]– سورة الحديد ، الآية رقم **10** .

[2]– صحيح البخاري بشرح فتح البارى –كتاب الفتن – باب ما جاء في قوله تعالى: (واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة) وما كان النبي – ﷺ – يحذر من الفتن – **13/13**، وصحيح مسلم –كتاب الطهارة – باب إستحباب اطالة الغرة والتحجيل في الوضوء – **1/ 217** .

ب) إن المقصود بأمته -صلى الله عليه وسلم في الحديث السابق هو أمة الدعوة (أي جميع الخلق) لا أمة الإجابة (أي المسلمين).

ج) الحديث يذكر أصحاب الرسول -صلى الله عليه وسلم الذين التقوا به -صلى الله عليه وسلم مسلمين، ثم ارتدوا وصاروا كفاراً بعد موته -صلى الله عليه وسلم فهو يظن أنهم مسلمين ، بل من أصحابه فهو – صلى الله عليه وسلم لا يعلم الغيب، لذلك يُقال له إنك لاتدري ما أحدثوا بعدك، فهم ليسوا صحابة حقيقة، لأن الصحابي من أدرك النبي -صلى الله عليه وسلم مسلماً و مات على الاسلام (□)، فهم اذن ليسوا صحابة، بل هم أُناس أدركوا النبي – صلى الله عليه وسلم مسلمين، ولم يموتوا على الاسلام، بل على الكفر، بمعنى أنهم أرتدوا عن الاسلام، وصاروا كفاراً، والمذكورين ليسوا صحابة، لأن الصحابة - رضوان الله عليهم كلهم عدول

3) **كيف نعدل الصحابة جميعاً والرسول يقول** :(اذا التقي المسلمان بسيفيهما، فالقاتل والمقتول فى النار، قيل يارسول الله، هذا القاتل، فما بال المقتول؟ قال إنه كان حريصاً على قتل صاحبه) (□) وقد وقع القتل بين الصحابة .

---

[1]– انظر ص **26** من هذا البحث .

[2]– صحيح البخاري يشرح فتح البارى –كتاب الفتن – باب اذا التقى المسلمان بسيفهما **13/13** ، وصحيح الإمام مسلم – كتاب الفتن وأشراط الساعة – باب اذا تواجه المسلمان بسيفيهما – **4/ 2213** .

الرد :

أ) ليس المعنى الظاهري للحديث مراد، لأننا لو قلنا بذلك، لأدخلنا كثيراً من الصحابة -عليهم الرضوان-في زمرة الفتنة، بل فى النار، مثل علي بن طالب -رضي الله تعالي عنه وعائشة - رضي الله تعالي عنها-ومعاوية -رضي الله تعالى عنه وعمار-رضى الله تعالى عنه .

ب) إن المقصود في الحديث أنه إذا كانت الفتنة بغير سائغ شرعي معتبر

قال ابن حجر العسقلاني في شرح هذا الحديث (وقد أخرج البزار فى حديث، "القاتل والمقتول في النار"، زيادة تبين المراد؛وهي "اذا اقتتلتم على الدنيا، فالقاتل والمقتول في النّار ويؤيده ما أخرجه مسلم بلفظ "لاتذهب الدنيا حتى يأتي على الناس زمان، لايدري القاتل فيما قَتل، ولا المقتول فيما قُتل، فقيل كيف يكون ذلك؟ قال الهرج، "القاتل والمقتول في النار"، قال القرطبي فبين هذا الحديث أن القتال إذا كان على جهل من طلب الدنيا، او اتباع هوى، فهو الذى أريد بقوله القاتل والمقتول في النار") (□)

[1]- فتح البارى **34/13**.

ج) فالقتال من أجل الفوز بمتاع الدنيا (كالمال والسلطة) والأرض وغيرها) هو الممنوع، وإذا التقى المسلمان فى أمرهما، فالقاتل والمقتول في النار.

د) أما إذا كان القتال من أجل أمر شرعي، جاء الدليل به (كالدفاع عن الوطن، أو المنزل، أو المال) فلا يدخل في الحديث.

ه) فالصحابة -عليهم الرضوان – على ذلك كلهم عدول، سواء من شارك فى الفتنة، أو لم.يشارك

الخاتمة

الحمد لله الذي وفقني لاتمام هذا البحث –المتواضع–وإكماله، وهو يُعنى بالدفاع عن الأصل الثاني من الأصول الإسلامية، ألاّ وهو السنة النبوية الشريفة

لقد دافع عن السنة النبوية كبار الأئمة على مختلف الأعصار والأمصار، فكلما تعرضت السنة النبوية لهجمة، قيض الله لها من يذب عنها ويقف موقفاً حسناً تجاه ذلك، وقد لاحظت أننا نجهل الكثير من مسائلها، مما سهل أمر المهاجمين لها، وجعلهم يشتغلون في اطمئنان طالما كان المسلمون غير مدركين لموضوعات السنة النبوية، كما أنني أحببت أن أبني سداً لصد هجمات المهاجمين إذا جاءت، وقديماً قيل الوقاية خير من العلاج

بدأت بحثي هذا بحجية السنة النبوية، وذكرت في ذلك نصوصاً قاطعة من القرآن الكريم، ومن السنة النبوية، وكلاهما – بالطبع – من المنقول، وذكرت حجتها من المعقول

ثم ذكرت موقف السنة النبوية من نصوص القرآن الكريم، فهي إما مؤيدة للقرآن الكريم مقررة لنصوصه من حيث الإجمال أو التفصيل، وإما مبينة لأحكام القرآن الكريم، من تفصيل مجمل أو تقييد مطلق، أو تخصيص عام، وإما دالة عن حكم شرعي سكت عنه القرآن الكريم، فلم يثبته أو ينفه

ثم تكلمت عن أقسام السنة النبوية من حيث وصولها إلينا

فالقسم الأول ماوصل إلينا بطرق كثيرة غير محصورة بعدد معين-وهي المتواتر

والقسم الثاني ماوصل إلينا بطرق قليلة محصورة بعدد معين – وهي الآحاد-وبينت أن كلا القسمين حجة في الدين، خلافاً لمن يقول إن أخبار الآحاد تُرد أو لا تقبل إذا خالفت نصاً قرآنياً في أمر العقائد مثلاً

ثم تكلمت عن التعارض بين النصوص عموماً، وخصصت ما يبدو للشخص من اختلاف بين نصوص السنة النبوية، وهو في الحقيقة تعارض ظاهري، حدث في ذهن هذا الشخص، فلا تعارض حقيقي بين نصوص السنة النبوية، ثم تكلمت عن كتابة السنة النبوية، منذ عهد النبي – صلى الله عليه وسلم – وفي العصور التي تلت ذلك، وذكرت ما تعارض – ظاهرياً – من نصوصها في أمر الكتابة، فبينت أن الأمر بكتابتها في عهد النبي – صلى الله عليه وسلم – كان لمن كان مجيداً للكتابة، قادراً على التمييز بين نصوص القرآن الكريم، ونصوص السنة النبوية، لا يخلطهما، وأن النهي عن كتابتها كان لمن لم يكن كذلك، أما في عهد عمر بن عبد العزي ز -رضى الله عنه – فقد دونتها الدولة تدويناً رسمياً، وهذا لاينفي وجود من كره كتابة السنة من العلماء، ومؤخراً كتبت السنة النبوية ودونت وصنفت في دواوين وكتب، وكان من كتابها العرب، ومن كتابها ومصنفيها العجم، فالعرب هم أساس الإسلام ومادته، فلا عجب إن فعلوا ذلك، أما العجم فكتابتهم لنصوصها وتدوينهم لها و تصنيفها في الكتب والدواوين، دليل

على عالمية الإسلام، وأنه دين لا يفرق بين جنس وآخر، ولا بين عربي وعجمي، إنما هو دين لكل الأجناس والأعراق

ثم تكلمت عن أهم رواة السنة النبوية، وهم الصحابة —عليهم الرضوان— فبينت عدالتهم من القرآن الكريم، ومن السنة النبوية، ورددت عن بعض الشبهات في عدالتهم حسب علمي ووفق طاقتي، ونقد الصحابة —عليهم الرضوان— والطعن فيهم، يهدم الإسلام، لأنه حرب على أهم رواة في المصدرالثاني من مصادر الدين، وهوالسنة النبوية الشريفة

إن أصبت في بحثي —المتواضع هذا فمن الله، وإن أخطات فيه فمن نفسي والشيطان، أرجو من الله أن يغفر لي، والله ورسوله منه بريئان

وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم

ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الاصول -محمد بن علي بن محمد الشوكاني – دار الفكر – بيروت

تأويل مختلف الحديث– محمد بن مسلم بن قتيبة الدينوري – دار الكتاب العربي– بيروت

التمهيد في اصول الفقه -محفوظ بن أحمد بن الحسن ، أبو الخطاب الكلوذاني الحنبلي – تحقيق . د محمد بن علي بن إبراهيم – ط 1 – 1406هـ 1985م دار المدني – جدة – من مطبوعات مركز البحث العلمي واحياء التراث الاسلامي – كلية الشريعة – جامعة ام القرى – مكة المكرمة

تيسير مصطلح الحديث. د محمود الطحان. مكتبة المعارف. الرياض. الطبعة الثامنة 1407هـ 1987م

حجية السنة – عبدالغني عبدالخالق – المعهد العالمي للفكر الإسلامي – نشر دار القران الكريم – ط1 – 1407هـ - 1986م

المانيا الغربية- شوتغارت

سنن أبي داود . سليمان بن الأشعث السجستاني الازدي . تحقيق :محمد محي الدين عبد الحميد . نشر دار إحياء السنة النبوية

سنن الترمذي. محمد بن محمد بن عيسى بن سورة. تحقيق :أحمد محمد شاكر وآخرين. دار إحياء التراث العربي. بيروت. لبنان

السنن الكبرى. أحمد بن الحسين بن علي. وبذيله الجوهر النقي لابن التركماني. دار الفكر

سنن النسائي. أحمد بن شعيب. بشرح الحافظ السيوطي وحاشية الإمام السندي. نشر دار الكتاب العربي. بيروت. لبنان

السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي. د مصطفى السباعي. الطبعة الثانية. 1298هـ 1978م – المكتب الإسلامي

سيرة النبي – صلى الله عليه وسلم. محمد بن عبد الملك بن هشام . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد – توزيع رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد. الرياض

الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية. إسماعيل بن حماد الجوهري. تحقيق أحمد عبد الغفور عطار. الطبعة الثانية. 1402هـ 1982م .

صحيح الإمام البخاري. محمد بن إسماعيل-البخاري بهامش فتح البارى لابن حجر العسقلاني-تحقيق عبد العزيز بن باز. ترقيم الكتب محمد فؤاد عبد الباقي – أشرف على الطبع محب الدين الخطيب. المكتبة السلفية

صحيح الإمام مسلم. مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري.
تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. 1400هـ. 1980م. نشر رئاسة
إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد. الرياض
علوم الحديث. عثمان عبد الرحمن الشهر زور ي. تحقيق نورالدين
عتر نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة
فتح الباري صحيح الإمام البخاري
فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي. محمد بن عبد الرحمن
السخاوي. تحقيق علي حسين علي. نشر دار الإمام الطبر ي.
الطبعة الثانية. 1412هـ 1992م
فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت – محب الدين عبدالشكور –
مع كتاب المستصفى للغزالي – مكتبة المثني – بيروت -لبنان
دار احياء التراث العربي – بيروت – لبنان
مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. علي بن أبي بكرالهيثمي. بتحرير
الحافظين العراقي وابن حجر. نشر مؤسسةالمعارف للطباعة
والنشر. بيروت 1406هـ 1986م
المحصول في علم اصول الفقه – فخر الدين ، محمد بن عمر بن
الحسين الرازي – تحقيق . د طه جابر فياض العلواني – من
مطبوعات جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية – ط 1 –
1400هـ 1980م – السعودية – الرياض
مسند الإمام أحمد بن حنبل -وبهامشه منتخب كنزالعمال في
سنن الأقوال والأفعال. دار الفكر

المغني في أصول الفقه – جلال الدين ، ابو محمد عمربن محمد بن عمر الخبازي – تحقيق . د محمد مظهر بقا – من مطبوعات مركز البحث العلمي واحياء التراث الاسلامي – كلية الشريعة والدراسات الاسلامية – جامعة ام القري – مكة المكرمة – 1403هـ .

النهاية في غريب الحديث والأثر. المبارك بن محمد الجزري (ابن الإثير) . تحقيق طاهر أحمد الزاوي وآخرين